تمويل التنمية المستدامة وتحديات الشمول والمساواة

كندة حتر

إسكوا 2019

تمويل التنمية من الاحتياجي إلى النهج الإداري

- المنطقة العربية تحتاج إلى أكثر من 230 مليار دولار سنوياً مخصصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما الفجوة التمويلية السنوية فقُدِّرت بأكثر من 100 مليار دولار. (حسب تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2018)
- الخسائر في النشاط الاقتصادي بسبب الحروب والصراعات في المنطقة العربية منذ العام 2011 بلغت نحو 900 مليار دولار، وهو ما يعيق تنفيذ أهداف التنمية لتداخلها مع متطلبات إعادة الإعمار.
- المساعدات الإنمائية الخارجية المقدمة للمنطقة العربية بلغت حوالي 22 مليار دولار حيث كان 15 % منها مخصصا للاجئين والنازحين.

مؤشر مدركات الفساد لعام 2018

الدول العربية

34/100

المعدل العام

الدرجة	اسم البلد/الإقليم	الرتبة
70	الإمارات العربية المتحدة	23
62	قطر	33
52	عُمان	53
49	الأردن	58
49	المملكة العربية السعودية	58
43	المغرب	73
43	تونس	73
41	الكويت	78
36	البحرين	99
35	الجزائر	105
35	مصر	105
31	جيبوتي	124
28	لبنان	138
27	جزر القمر	144
27	موريتانيا	144
18	العراق	168
17	ليبيا	170
16	السودان	172
14	اليمن	176
13	سوريا	178
10	الصومال	180

مقياس الفساد العالمي للمنطقة العربية

حوالي 1 من 3

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قام بدفع رشوة في السنة الماضية للوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والمياه. يعادل هذا حوالي 50 مليون شخص.

سكان المناطق الريفية هم الأكثر تأثراً

أكثر من ثلث مواطني المناطق الريفية دفعوا رشوة من أجل خدمات أساسية
مقارنة بربع مواطني المناطق الحضرية.

المناطق الحضرية

المناطق الريفية

ظاهرة الرشوة تضر الفقراء أكثر

في 5 من البلدان الـ 9 التي تمت دراستها كان احتمال دفع الرشوة بالنسبة للمواطنين الأكثر فقراً أكبر من أولئك الأغنى - أحياناً بثلاثة أضعاف.

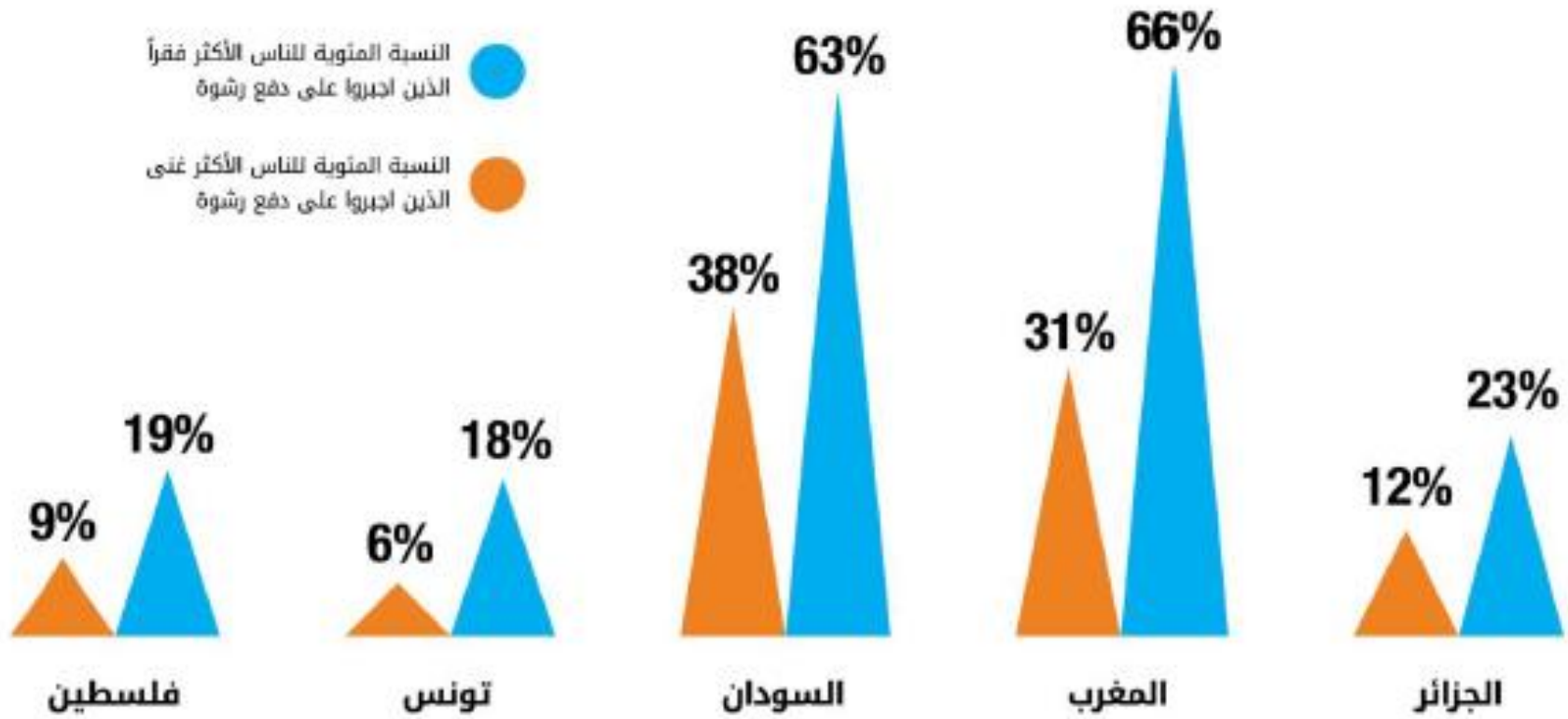

التصرف في إدارة الأموال والممتلكات العامة في بعض الدول باعتبارها ملك للحاكم أو الحكومة أو أفراد مقربين وليس للدولة حيث يتم:

1-وضع آليات محددة لتقديم الموازنة العامة للبرلمان واقرارها من قبله

2- ولا تتسم هذه الموازنات بالمشاريع الإنتاجية ولا يكون هناك مساءلة عن فشل المشاريع وصرف الملايين عليها

2- ضمان عدم وجود أو ضعف آليات للرقابة العامة بشكل عام وعلى الصناديق الاستثمارية بشكل خاص

3- التحكم في سياسات خصخصة القطاعات والخدمات

4- التحكم بتخصيص أراض الدولة

5- منح امتيازات بالتحكم بالموارد العامة والأراضي وإدارتها أو استملاكها

6- التحكم بنتائج العطاءات والمشتريات العامة

مؤسسات للتمويل الأصغر (الإقراض التنموي)- الأردن

- يشير معهد تضامن النساء الأردني أن هذه المؤسسات تعطي أولوية أكبر للمحافظات والمناطق الريفية وجيوب الفقروتسشير الإحصائيات بأن 68% من إجمالي عمليات قطاع التمويل الأصغر متواجدة خارج محافظة العاصمة
- بأن عدد النساء المقترضات من مؤسسات التمويل الأصغر بلغ خلال عام 2018 حوالي 325.5 ألف إمرأة، ويشكلن ما نسبته 72.5% من مجموع المقترضين البالغ عددهم 448.5 ألف مقرض ومقترضة
- المصادر تشير إلى أن عدد المدينات (الغارمات) بالأردن 13 ألف حيث 42% منهن تبلغ قروضهن أقل من 1000 دينار (5500)
- غياب آلية إدارة القروض والمؤسسات والبنوك المشاركة بالعملية والحلول المطروح لحل المشكلة لا تتطرق إلى جذور المسألة و غياب المساءلة

الشراكة والشمول والمساواة

الأرباح التي يمكن أن تجنيها الدول العربية من مكافحة الفساد قد تصل إلى 100 مليار دولار سنويا يمكن إعادة تدويرها في التنمية

- محاربة التدفقات المالية غير المشروعة بالشراكات الإقليمية والعالمية والمحلية
- إصلاح المنظومة الضريبية بما يحقق العدالة والمساوة وبإشراك المجتمع المدني
- شفافية خطط التنمية وتمويلها ومراقبة الحساب المالي
- ضمان مساحة للمجتمع المدني والإعلام وإمكانية المساءلة الاجتماعية
- استقلالية المؤسسات الرقابية
- توفير احصاءات وبيانات لتستخدم في تقييم الاحتياجات
- شفافية موازنات الدفاع والتوازن مع الموازنات المخصصة للتنمية والخدمات

- اعداد الخطط التنموية وربطها بإعداد الموازنات العامة والأولويات الوطنية
- التشاركية مع الأطراف المعنية بالتنمية بما فيهم المجتمع المدني، القطاع الخاص، البلديات، الإعلام
- الوقوف عن توجهات الممولين الخارجيين التي تحرم منظمات المجتمع المدني من التمويل واعطاء القطاع الخاص
- تحقيق التزامات الدول المانحة في القضايا المختلفة (المناخ)